٨٥ بالمئة من الاسرائيليين باتوا يخشون التعرّض لاصابات على يد فلسطينيين (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٩٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٢/٣/١٩٩٣). فيما ساد أوساط المستوطنين في مناطق الضفة والقطاع شعور «بأن المعسكر الكبير الذي كان يقف وراءهم قد تخلّى عنهم؛ وأن أيدي الجيش الاسرائيلي أقصر من أن تنقذهم» (**المصدر نفسه**). واستخلصت مصادر اسرائيلية الى ان الفلسطينيين في الارض المحتلة، يهدفون من وراء هذا التصعيد في مستوى العنف الى ضرب معنويات الاسرائيليين واحداث بلبلة بين صفوفهم وهزّ ثقتهم بأنفسهم وجعل حياتهم اليومية غير طبيعية (**جيروزاليم بوست**، ٢٣/٣/١٩٩٣).

امّا على المستوى الرسمي، فقد واجهت حكومة رابين التصعيد الفلسطيني بتصعيد أمني مقابل غير عادي، واجراءات لم يسبق لها مثيل. فدعا مفتش عام الشرطة، يعقوب تيرنر، الاسرائيليين الذين يملكون أسلحة مرخّصة، ويقدّر عددهم بثلاثمئة ألف، الى حمل السلاح في أثناء تنقلاتهم (**القدس العربي**، ١٤/٣/١٩٩٣). فيما أعلن رابين ان الأوامر أعطيت للعسكريين الاسرائيليين باطلاق النار، من دون توجيه انذار، على أي مسلّح فلسطيني حتى وإنْ لم تكن حياتهم معرّضة للخطر. واعترف رابين بأن المسلّحين الفلسطينيين أخذوا «يحسّنون مستواهم يوماً بعد يوم». وأشار الى نجاح بعض المجموعات الفلسطينية في تزوير بطاقات هوية والتنكّر الكامل (**المصدر نفسه**، ٣١/٣/١٩٩٣). من جهتها قرّرت الحكومة الاسرائيلية زيادة اعداد الشرطة باضافة ألف شرطي، وإحاطة دور الحضانة بسياج، ووضع حراسة عليها مزوّدة بجهاز إنذار متصل بالشرطة (**المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٩٣).

لكن هذه الاجراءات لم تكن سوى خطوات أولية في إطار السياسة الامنية الأوسع التي قررتها حكومة رابين، والتي بلغت ذروتها في غلق قطاع غزة منذ فجر ٢٩ آذار (مارس)، وتبع ذلك غلق الضفة الفلسطينية لتستكمل سلطات الاحتلال عزل جميع الاراضي المحتلة عن اسرائيل، والبدء في تنفيذ عمليات قمعية، واجراء حملات دهم وتفتيش من بيت الى بيت بحثاً عن مطلوبين (**المصدر نفسه**). في ما يمكن اعتباره الاجتياح الاسرائيلي المقابل.

ربعي المدهون